

العمل الخيري.. لمن تكون الأولوية؟ ومن الإغاثة إلى التمكين



بقلم: علي بن الشيخ عبدالحسين العصفور

المساعدة عاملاً بعد عام، وإنما أن نساعدَه على الخروج من دائرة الحاجة. نبدأ بالإغاثة، ثم ننتقل إلى التمكين.

نساعد في التعليم والتدريب، ونفتح أمامه فرص العمل، ونُدعم مشروعاً صغيراً قادراً على إعالة أسرته، ونمنحه الأدوات التي تجعله منتجاً وقادراً على الاعتماد على نفسه.

الإغاثة تطفئ ألم اليوم، أما التمكين فيصنع أمل الغد.

وهنا يتحول العمل الخيري من مجرد توزيع للمساعدات إلى استثمار في الإنسان، ومن معالجة مؤقتة للحاجة إلى بناء حياة كريمة ومستدامة.

كما ينبغي أن يبقى العمل الخيري بعيداً عن التسييس والمحاباة، وأن تحكمه معايير واضحة وشفافة، أساسها الحاجة والعدالة وحفظ كرامة الإنسان. فالخير لا ينبغي أن يكون له لون سياسي أو حسابات أخرى؛ الخير الحقيقي هو الذي يصل إلى مستحقة، ويصنع أثراً حقيقياً في حياته.

نحتاج اليوم إلى ثقافة خير جديدة: تبدأ بالأقرب والأشد حاجة، وتغيث عند الضرورة، وتمكّن عند القدرة، وتلتزم بالقانون، وتحفظ للإنسان كرامته واستقلاله.

فأجمل ما يمكن أن نتركه وراءنا ليس عدد المساعدات التي قدمناها، وإنما عدد الأشخاص الذين ساعدناهم على الوقوف على أقدامهم والاستغناء عن المساعدة.

ذلك هو العمل الخيري الذي يبني الإنسان، والأسرة، والمجتمع، والوطن.

في اليوم الدولي للعمل الخيري.. لا يكفي أن نسأل: كم أعطينا؟ بل علينا أن نسأل: لمن أعطينا؟ وما الأثر الذي تركناه؟

العمل الخيري قيمة إنسانية وإسلامية عظيمة، ولا خلاف على أن المحتاج في أي مكان يستحق المساعدة. لكن حين تكونُ بيننا أسرٌ متعفة، وأرامل وأيتام، وأسَر تتكافح من أجل احتياجاتها الأساسية، فإن السؤال المشروع هو: ألا ينبغي أن تكون لهم الأولوية؟

لقد وضع الإسلام لنا ميزاناً واضحاً في فعل الخير، فقال تعالى: (وَأَبْذِلْ الْفَقْرَى حَقَّهُ وَالسُّكَّانَ وَابْنَ السَّبِيلِ)، وجاءت السنة النبوية مؤكدة فضل الصدقة على الآخرين.

فالقرى ليس وحده معياراً، وإنما تجتمع معه الحاجة والأولوية والعدل. ومن هنا، فإن توجيه الجهود الخيرية إلى الخارج، مع وجود محتاجين في الداخل، يستحق أن يكون محل مراجعة هادئة ومسؤولة. لسنأ ضد إغاثة المحتاج خارج الوطن، ولكننا مع أن يبدأ الخير بمن حولنا، وبمن هو أشد حاجة.

وفي الوقت نفسه، فإن جمع التبرعات والأموال الخيرية مسؤولية وأمانة، تستوجب الالتزام بالقوانين والأنظمة التي تنظم العمل الخيري وجمع المال، حفاظاً على أموال المتبرعين، وضماناً لوصولها إلى مستحقيها، وتعزيزاً للثقة والشفافية.

فحسن النية وحده لا يكفي؛ بل يجب أن يقترن العمل الخيري بالمسؤولية، والحوكمة، والوضوح، واحترام الأنظمة. والأهم من ذلك أن علينا أن نعيد تعريف العمل الخيري نفسه.

فليس الهدف أن نبقي نقدم للمحتاج



معهد البحرين للتنمية السياسية يبحث مجالات تطوير البرامج والمبادرات

نتائجها، ومستويات المشاركة والاستفادة منها، ومدى إسهامها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمعهد.

كما اطلع مجلس الأمناء على المبادرات الجديدة، ومستجدات العمل في البرامج والفعاليات المزمع تنفيذها ضمن خطة المعهد لعام 2026 خلال الفترة المقبلة، وبحث الاستعدادات لتنفيذها، مؤكداً أهمية تقديم محتوى وبرامج تتناسب مع احتياجات الفئات المستهدفة والتطورات التي تشهدها مسيرة العمل الوطني.

وفي الختام، اطلع المجلس على عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واستعرض أبرز المستجدات ذات الصلة واتخذ بشأنها ما يلزم من قرارات بما يعزز سير العمل وفق ما هو مخطط له.

في دعم المشاركة الواعية والمسؤولة، وترسيخ قيم المواطنة والانتماء الوطني. وشدد على حرص المعهد على مواصلة تطوير البرامج والمبادرات بما يواكب متطلبات المرحلة، ويعزز قدرته على أداء رسالته الوطنية في نشر الثقافة السياسية والدستورية، وتنمية الوعي بالحقوق والواجبات، وإعداد وتأهيل الكفاءات الوطنية للمشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية السياسية.

واستعرض المجلس خلال الاجتماع البرامج والفعاليات التي نفذها المعهد خلال الفترة من يناير إلى أغسطس من العام الحالي، وما تضمنته من برامج تدريبية وتوعوية وفعاليات ومبادرات استهدفت مختلف فئات المجتمع، إلى جانب مناقشة

عقد مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسية اجتماعه الثالث للعام الحالي، برئاسة الدكتور علي بن محمد الرميحي، رئيس مجلس الأمناء، وبحضور أعضاء المجلس والمدير التنفيذي للمعهد، إيمان فيصل جناحي، حيث جرى بحث عدد من الموضوعات المرتبطة ببرامج المعهد وخطلته ومبادراته خلال المرحلة المقبلة.

وفي مستهل الاجتماع، أكد الدكتور الرميحي أهمية الدور الذي يضطلع به معهد البحرين للتنمية السياسية في دعم الرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، لترسيخ مسيرة العمل الوطني وتعزيز الوعي السياسي لجميع فئات المجتمع، بما يسهم

إطلالة

الإنسانية في عصر العدمية

هالة كمال الدين

halakamal99@hotmail.com

إن أكثر ما يشغلني الآن هو هذا السؤال:

أين ذهبت مشاعر وعواطف وانفعالات الإنسان اليوم؟ بمعنى آخر.. في أي دروب ضاعت هويته الإنسانية؟ هذا ما أعرب عنه رئيس الجمعية الفلسفية المصرية د. مصطفى النشار، مشيراً إلى أن الفيلسوف الألماني الشهير «مارتن هيدجر» سبق وأن حذرنا من أخطار التقدم التكنولوجي على حالة الكينونة الإنسانية، الأمر الذي يحتاج إلى وقفة نتأمل فيها ما تفعله بنا تلك الوسائل المعاصرة، واصفاً عصرنا هذا بعصر «العدمية» نظراً إلى غياب المعنى، واختفاء القيم المطلقة، والشعور بأن الحياة لا تديرها غاية واضحة أو هدف أسمى.

يري المحللون أن الإنسانية لم تختف تماماً في العصر الحالي، لكنها تراجعت خلف ستائر المادية المفرطة، وطفيان المصالح، والعيش في العزلة التي فرضتها التكنولوجيا، التي قلصت التواصل الحقيقي وأضعفت مشاعر التعاطف والرحمة.

مؤخراً كشفت بيانات صادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون بمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني عن أن حجم المساعدات الإغاثية التي قدمتها دول الخليج العربي خلال عام 2025 تجاوز 6 مليارات دولار أمريكي، أي ما يعادل 21% تقريباً من إجمالي المساعدات العالمية البالغة حوالي 28 مليار دولار، الأمر الذي يعكس الدور الخليجي في مجال العمل الإنساني والإغاثي.

لقد أكد المركز الإحصائي أن دول مجلس التعاون تعد من أبرز الفاعلين الدوليين في مجال العمل الإنساني والإغاثي، مشيراً إلى أن السياسات التنموية والاستجابة السريعة للآزمات أسهمت في ترسيخ مكانة دول منطقة الخليج كأحد أكبر المانحين العالميين للمساعدات الإنسانية الرسمية والتطوعية.

نعم، الإنسانية هي جوهر الحياة، ومنيع تحقيق السعادة والشعور بالرضا، ووسيلة لنشر السلام ولتجاوز الشدائد، هي رحمة وخير للجميع، وهذا ما أراد الإشارة إليه المهاتما غاندي حين قال:

«يصبح الإنسان عظيماً تماماً.. بالقدر الذي يعمل فيه من أجل رعاية أخيه الإنسان»!

وكلنا فخر بأن تصنف منطقتنا في عصر العدمية الذي نعيشه اليوم بالأكثر إنسانية، رسمياً وأهلياً!

توظيف 433 بحرينياً بالقطاع الحكومي في النصف الأول من 2026

«التأمين الاجتماعي»: 936 ديناراً متوسط أجور البحرينيين.. و856 ديناراً متوسط المعاشات للمتقاعدين

كتبت: أمل الحامد

كشف التقرير الإحصائي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي أن عدد البحرينيين المؤمن عليهم العاملين في القطاع العام شهدا نمواً بمعدل سنوي يتراوح بين 0.8% و3% خلال الفترة من عام 2022 حتى الربع الثاني من عام 2026.

وسجل عدد البحرينيين المؤمن عليهم العاملين في القطاع العام نمواً بنسبة 0.8% في النصف الأول من عام 2026 من خلال توظيف 433 ليصل إلى 52 ألفاً و778 بحرينياً وبحرينية، مقابل 52 ألفاً و345 في عام 2025. وأظهر التقرير أن إجمالي عدد المشتركين في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بلغ 624 ألفاً و820 مشتركاً، موزعين بين 466 ألفاً و680 مشتركاً غير بحريني بالقطاع الخاص، و158 ألفاً و140 مشتركاً بحرينياً في القطاع العام والخاص.

وتنوزع البحرينيين المؤمن عليهم في القطاع العام والخاص بين ذكور 90 ألفاً و801 بحريني، وإناث 67 ألفاً و339 بحرينية. كما توزع المؤمن عليهم بين 52 ألفاً و778 في القطاع العام، و105 آلاف و362 في القطاع الخاص.

وبلغ متوسط الأجر الشهري للبحرينيين 936 ديناراً بحرينياً و269 ديناراً بحرينياً متوسط الأجر الشهري لغير البحرينيين.

والخاص بلغ 86 ألفاً و882 حتى الربع الثاني من عام 2026 بنسبة نمو 0.9% عن عام 2025، وبلغ متوسط المعاش الشهري مع العلاوة الاجتماعية 856 ديناراً بحرينياً، فيما بلغ متوسط العمر عند التقاعد 48، وبلغ متوسط عمر المتقاعدين 58 عاماً، و10 سنوات متوسط سنوات مدة التقاعد.

وأظهر التقرير أن إجمالي عدد أصحاب المعاشات يتسلمون أجراً شهرياً يتراوح بين 400 و599 ديناراً، و27.2% معاشهم الشهري 1000 دينار أو أكثر، فيما يتلقى 14% راتباً شهرياً بين 200 و399 ديناراً. ووفقاً للفئات العمرية،

العمرية أقل من 20 عاماً. وأظهر التقرير أن الفئات العمرية (30 - 39)، (20 - 29) و(40 - 49) تمثل النسبة الأكبر من البحرينيين المؤمن عليهم في القطاع العام والخاص على التوالي بنسبة 40.4% و26.8%، و22.9%. فيما تمثل الفئة العمرية 60 عاماً فأكثر 1.4% من إجمالي البحرينيين المؤمن عليهم.

وبلغ متوسط الأجر الشهري لغير البحرينيين في القطاع العام والخاص، اتضح أن الفئة العمرية (60 عاماً فأكثر) يتسلمون متوسط راتب شهري يبلغ 1690 ديناراً، والفئة العمرية (50 - 59) متوسط الأجر الشهري 1491 ديناراً، و1302 دينار للفئة العمرية (40 - 49)، و851 ديناراً للفئة العمرية (30 - 39)، و560 ديناراً للفئة العمرية (20 - 29)، و354 ديناراً للفئة



القبيسي يشيد بسرعة استجابة البلدية لصيانة وتأهيل حديقة مدينة حمد



كتب: محمد القصاص

أشاد ممثل الدائرة التاسعة بمجلس بلدي الشمالية عبدالله مبارك القبيسي بسرعة استجابة بلدية المنطقة الشمالية والجهاز التنفيذي لمقرحات واحتياجات الأهالي ثمنًا لجهودهم الميدانية في تنفيذ أعمال الصيانة والتأهيل الشاملة لحديقة مدينة حمد الواقعة في مجمع 1205. وأكد القبيسي أن أعمال التطوير أسهمت في الارتقاء بمستوى الخدمات وتعزيز عوامل الأمن والسلامة في الحديقة مشيراً إلى توفير حارس أمن دائم وصيانة الغرفة المخصصة له مع صيانة الملعب الرياضي والسور الخارجي وتأهيل ألعاب الأطفال بما يضمن سلامتهم فضلاً عن تركيب كاميرات أمنية حديثة ووضع لوحات إرشادية وتنوعية لمرتادي الحديقة. وأوضح أن هذه الأعمال تأتي في إطار الحرص على الحفاظ على الحديقة باعتبارها متنفساً عائلياً مهماً لأهالي المنطقة

احتياجات الحادق والمراق الأخرى الواقعة ضمن نطاق الدائرة التاسعة. جاء ذلك بعد المتابعة الميدانية لمخرجات الاجتماع الاعتيادي الحادي عشر للمجلس البلدي حيث أجرى ممثل الدائرة التاسعة العضو عبدالله مبارك القبيسي برفقة مدير عام بلدية المنطقة الشمالية المهندس محمد سعد السهلي في فبراير للعام الحالي زيارة تفقدية لعمش مدينة حمد في مجمع 1209 وحديقة مدينة حمد في مجمع 1205 لاطلاع على أوضاع المرافق العامة واحتياجاتها الخدمية وحينها تم رصد عدد من المواقع التي تحتاج إلى أعمال صيانة وتأهيل.

وتعزى استدامة مراقها بما يوفر بيئة آمنة ومرحة للأسر والأطفال. وكشف القبيسي عن الانتهاء من أعمال صيانة الملح التجاري الواقع داخل الحديقة تمهيداً لعرضه على لجنة الاستثمار بالمجلس بغية تشغيل المرفق استثمارياً وتوفير خدمات إضافية لمرتادي الحديقة والقاطنين في المنطقة. وثمن ممثل تاسعة الشمالية التعاون المستمر بين المجلس البلدي والجهاز التنفيذي مؤكداً أهمية الشراكة المجتمعية في المحافظة على المرافق العامة ومحتوياتها بعد تطويرها وصيانتها مشيراً إلى استمرار التنسيق لمتابعة